طرح سندات بقيمة 3.5 مليارات يورو

وزير المالية الإسباني: قادرون على خفض العجز العام

الاقتصاد الإسباني يواصل الانكماش خلال فترة الربع الثالث

مدريد - «كونا»: اكد وزير المالية الاسباني كريستوبال مونتورو قدرة اسبانيا على خفض العجز في موازنتها الى المستويات المحددة بنهاية العام الحالي مشيرا الى ان العجز في موازنة الحكومة المركزية الاسبانية انخفض الى 3.9 في المئة في شهر سبتمبر الماضي.

وقال مونتورو في كلمة له امام البرلمان الاسباني اليوم ان الحكومة المركزية ستكون قادرة على خفض عجزها الى 4.5 في المئة بنهاية العام الحالي كما ان البلاد كلها وليس فقط الحكومة المركزية قادرة على خفض عجزها العام الى 6.3 في المئة بنهاية العام حيث التزمت الاقاليم ذات الحكم المستقل بخفض عجزها الى 1.5 في المئة والبلديات عند 0.3 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي.

واشار الى ان التدابير التقشفية التي اتخذتها اسبانيا خلال الفترة الماضية بدأت تؤتي ثمارها مساهمة في خفض العجز وزيادة الايرادات المالية للحكومة.

وكانت وزارة المالية والادارة العامة الاسبانية اظهرت في تقرير نشرته في 25 سبتمبر الماضي ان العجز في موازنة الحكومة المركزية الاسبانية كان بلغ 50.1 مليار يورو في شهر اغسطس الماضي ما يعادل 4.7 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.

يذكر ان الاقتصاد الاسباني كان شهد ركودا اقتصاديا نتيجة انفجار الازمة المالية العالمية التي عصفت بالبلاد في عام 2008 تجسدت اثاره في ارتفاع معدلات البطالة الى 25 في المئة وارتفاع العجز العام الى 11.1 بالمئة مع نهاية عام 2009 ليعود ويتراجع الى 9.4 بالمئة في عام 2011 فيما تسعى اسبانيا لخفضه الى 4.5 في المئة بحلول عام 2013.

وفي هذا الاطار طرحت اسبانيا امس سندات بقيمة 3.5 مليارات يورو مستحقة السداد في ثلاثة وستة اشهر بمعدلات فائدة متفاوتة في ضوء تجدد المخاوف ازاء قدرة اسبانيا على خفض عجزها العام والالتزام بواجباتها ما لم تلجأ لطلب مساعدة مالية ثانية.

واصدرت الخزانة العامة الاسبانية سندات بقيمة 967 مليون يورو مستحقة السداد في ثلاثة اشهر بمتوسط فائدة بلغ 1.4 في المئة مقارنة بنسبة 1.2 في المئة المسجلة في الطرح الاخير من هذا النوع الذي اجري في شهر سبتمبر الماضي.

وطرحت سندات بقيمة 2.56 مليار يورو مستحقة السداد في ستة اشهر بمتوسط فائدة بلغ الثنين في المئة مقارنة بنسبة 2.2 في المئة المسجلة في الطرح الاخير المماثل في الوقت الذي بلغ فيه الربح الهامشي 2.1 في المئة مقارنة بنسبة 2.3 في المئة في المزاد الاخير.

ويرى محللون ان ارتفاع العوائد على السندات الاسبانية القصيرة الاجل ياتي نتيجة تاخر اسبانيا في طلب الحصول على حزمة انقاذ مالية ثانية بعد ان كانت مصادر في وزارة الاقتصاد الاسبانية أعلنت الاسبوع الماضي عن استعداد اسبانيا لطلب خط ائتمان من البنك المركزي الاوروبي، ومن جانبها أعلنت وكالة «موديز» العالمية خفضها اليوم تصنيف خمس مناطق اسبانية بعد ان كانت أعلنت الاسبوع الماضي ابقاءها على تصنيف اسبانيا عند «بي اي اي 3» دون تغيير مع توقعات سلبية.

شعار وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني

وفي هذا الصدد كشفت بيانات رسمية نشرت امس تراجع الناتج المحلي الاجمالي لاسبانيا بنسبة 0.4 في المئة في الربع الثالث من العام الجاري ليواصل الاقتصاد الاسباني انغماسه في ركود اقتصادي عميق متراكما 15 شهرا من النمو السلبي.

وقال المعهد الوطني للاحصاء في بيان «انكماش الاقتصاد الاسباني خلال الربع الثالث يشابه الانكماش المسجل خلال الربع الثاني والذي بلغ بدوره نسبة 0.4 في المئة متماشيا بذلك مع توقعات الحكومة الاسبانية».

واضاف ان الطلب المحلي تراجع بنسبة 1.2 في المئة خلال الربع الثالث من العام الجاري مقارنة بنسبة 1.4 في المئة المسجلة خلال الربع الثاني من العام عازيا ذلك الى اقبال الاسر الاسبانية على شراء السلع والبضائع قبل دخول قرار رفع الضريبة على القيمة المضافة حيز التنفيذ في الاول من شهر سبتمبر الماضي.

وتوقع تراجع الطلب المحلي خلال الفترة المقبلة وحتى نهاية العام الجاري مع زوال ذلك العامل المؤقت الذي ادى الى ارتفاع الاستهلاك خلال الاشهر الماضية ولاسيما بسبب انخفاض الاجور المترافق بارتفاع معدل التضخم السنوي وارتفاع معدلات البطالة.

وافاد البيان بان الصادرات الاسبانية ساهمت ايجابيا في الاقتصاد الاسباني خلال الربع الثالث من العام مشيرا في الوقت نفسه الى ان تاثيرها الايجابي كان محدودا نتيجة ارتفاع الواردات خلال تلك الفترة.

وحذر من الصعوبات التي تواجهها اسبانيا لخفض عجزها الى المستويات المحددة مشيرا الى ان المعطيات الاقتصادية التي يتداولها تشير الى امكانية الاخفاق في خفض العجز الى نسبة 6.3 في المئة مع نهاية العام الحالي لاسيما في غياب بيانات دقيقة تعكس التاثيرات الايجابية للتدابير التقشفية التي اتخذتها الحكومة خلال الاشهر الماضية.

وذكر البيان ان الناتج المحلي الاجمالي للبلاد انخفض بمعدل 1.7 في المئة على اساس سنوي في الربع الثالث من العام الجاري مقارنة بنسبة 1.3 في المئة خلال الربع الثاني من العام داعيا الى اتخاذ مزيد من الاجراءات التقشفية لتحقيق هدف الحكومة بخفض العجز.

يذكر ان صندوق النقد الدولي كشف في اجتماعه السنوي في بكين في الثامن من الشهر الجاري عن توقعاته بتراجع الناتج المحلي الاجمالي لاسبانيا بنسبة 1.5 في المئة مع نهاية العام الجاري وبنسبة 1.3 في عام 2013 فيما توقع اخفاق اسبانيا في خفض عجزها الى 6.3 بنهاية العام الجاري وعدم قدرتها على خفضه الى مستوى ثلاثة في المئة الا بحلول عام 2017 مقارنة بعام 2014 وفق توقعات الحكومة.

«موديز» تخفض تصنيف 5 مناطق إسبانية

اعلنت وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني خفضها تصنيف خمس مناطق حكم ذاتي في اسبانيا بعد اسبوع من اعلانها الابقاء على تصنيف الديون السيادية الاسبانية دون تغيير.

ونقلت تقارير محلية عن «موديز» خفضها تصنيف منطقتي «الاندلس» و«اكستريمادورا» الى «سندات غير مرغوب بها» فيما خفضت ايضا تصنيف مناطق «كاستيا لا مانشا» و«كاتالونيا» و«مورثيا» التي كانت خفضت تصنيفها في يونيو الماضي الى «سندات غير مرغوب بها» بمعدل درجة ودرجتين لتصبح جميعا عند «بي ايه 1».

وأبقت الوكالة على تصنيف منطقة «بلاد الباسك» عند «بي اي اي 2» ومناطق «مدريد» و«كاستيا اي ليون» و«غاليثيا» عند «بي اي اي 3» ومنطقة «فالنسيا» عند «بي 1» في أدنى سلم التقييم.

وراجعت «موديز» تصنيف تسع اقاليم اسبانية في 16 يونيو الماضي اثر تخفيضها تصنيف الديون السيادية الاسبانية بمعدل ثلاث درجات الى «بي اي اي 3» فيما اعلنت الاسبوع الماضي ابقاءها على التصنيف السيادي للبلاد دون تغيير مع توقعات سلبية.

ونقلت تقارير محلية عن الوكالة «موديز» ان قرارها بالابقاء على التصنيف الائتماني للديون السيادية الاسبانية دون تغيير ياتي نتيجة تراجع المخاطر من مواجهة ديون البلاد مشكلات في الاسواق بفضل جهود البنك المركزي الاوروبي واستعداده شراء الديون الاسبانية لاحتواء تقلبات الاسواق.

واشارت الى توقعات سلبية بشان ديون اسبانيا لوجود عوامل سلبية على راسها مسالة صعوبة خفض العجز في الموازنة والمخاطر التي تحدق بالعملة الاوروبية الموحدة «يورو» وسط تدهور الوضع في اليونان وتداعياته السلبية على اسبانيا.

ارتفاع أرباح «المملكة القابضة» للربع الثالث إلى 218 مليون ريال

الوليد بن طلال: الشركة استمرت في زيادة ربحيتها وفقاً لخطط إستراتيجية

أعلنت شركة المملكة القابضة التي يرأس مجلس إدارتها صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود نتائجها المالية للربع الثالث والتسعة أشهر من العام الحالي 2012م والمنتهي في 30 سبتمبر 2012م. وقد شهد صافي الدخل الموحد للربع الثالث من هذا العام ارتفاعا حيث بلغ 218 مليون ريال ، ومقارنة بنتائج الربع الثالث من عام 2011م تصبح الزيادة بنسبة 10 في المئة. وخلال التسعة اشهر الماضية بلغ إجمالي صافي الدخل 497 مليون ريال زيادة بنسبة 10 في المئة.

وقد علق الأمير الوليد بن طلال: «تستمر شركة المملكة القابضة بتحقيق زيادة في الأرباح وفقا لخطط استراتيجية محكمة».

الأمير الوليد بن طلال

هذا وشهدت محفظة الشركة الاستثمارية في اسواق الأسهم الدولية والإقليمية ارتفاعا يقدر ب 2.5 مليار ريال بالمقارنة مع العام الماضي ، بالإضافة إلى تحقيق عوائد من استثمارات الشركة العقارية.

وقد تم الإعلان مؤخراً عن بدء إنشاء أطول برج في العالم بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية بمبلغ 4.6 مليارات ريال ضمن مشروع جدة العملاق بارتفاع يزيد على 1000 متر وبدأت شركة جدة الاقتصادية العمل في بناء البرج ضمن المرحلة الأولى لمدينة المملكة التي تقع شمال مدينة جدة وتحتل مساحة 5.3 ملايين متر مربع وتطل على البحر الأحمر وخليج أبحر.

وأبرمت شركة المملكة اتفاقية بيع جزء من أرض مشروع المملكة شرق العاصمة الرياض بقيمة 250 مليون ريال سعودي.

ألمانيا تحذر من انهيار مالي وتعتبر استقرارها في صميم مصلحتها

برلين - «كونا»: اعتبرت الحكومة الالمانية امس ان استقرار الوضع الامني في مالي يمثل «مصلحة اساسية» لها.

جاء ذلك بعد يوم واحد على تاكيد المستشارة الالمانية انغيلا ميركل استعداد بلادها المبدئي للمشاركة في بعثة عسكرية اوروبية محتملة الى مالي وذلك من خلال تاهيل القوات المالية وتقديم الدعم لها.

وفي هذا السياق قال وزير التنمية والتعاون الاقتصادي الالماني ديرك نيبل في تصريحات صحافية اليوم «لنا مصلحة اساسية باستقرار الوضع الامني في مالي فنحن لا نريد ان يتحول البلد الواقع في غرب افريقيا الى افغانستان ثانية».

واضاف نيبل «ان مالي على طريق الانهيار ونحن لا نريد ان يساهم الوضع الامني المتدهور في ضياع هذا البلد» في اشارة الى نتائج سيطرة جماعات اسلامية مسلحة على شمال البلاد وعجز الحكومة المركزية في العاصمة «باماكو» عن استعادة السيطرة على هذه المناطق.

وذكر «ان الجماعات المسلحة التي تسيطر على شمال مالي لا تهدف في المحصلة الى السيطرة عليها بل تهديد طريقة حياتنا الامر الذي دفعني الى القول ان مصلحة استقرار الوضع هناك تعتبر بالنسبة لنا مصلحة اساسية».

يذكر ان الممثلة العليا للسياسة الخارجية والامن في الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون مطالبة منذ الان وحتى 19 نوفمبر المقبل بتقديم خطة متكاملة للمهمة العسكرية.

وعلى الصعيد ذاته اعلنت وزارة الخارجية الالمانية في بيان لها ان وزير الخارجية الالماني غيدو فستريفيله سيلتقي اليوم في برلين المفوض الدولي لمنطقة الساحل رومانو برودي الذي عينه السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون مفوضا دوليا لمنطقة الساحل وان المباحثات بينهما ستتناول ايضا الوضع الامني في مالي.

موافقات الرهن العقاري في بريطانيا ترتفع في سبتمبر

اظهرت البيانات الصادرة عن رابطة المصرفيين البريطانية ارتفاع موافقات الرهن العقاري البريطاني «BBA» وفقا للتوقعات في شهر سبتمبر. وارتفعت عدد القروض الموافق عليها لشراء المنازل إلى 31.2 الف في شهر اغسطس مقارنة بقراءة شهر اغسطس التي سجلت 30.5 الفا.

وزير النفط الإماراتي: تشغيل خط أنابيب الفجيرة بالكامل

رويترز: قال وزير النفط الإماراتي محمد الهاملي امس إن خط أنابيب الفجيرة الذي لا يمر بمضيق هرمز سيدخل الخدمة بالكامل بنهاية العام وسينقل معظم صادرات أبوظبي من الخام.

وفي ظل تهديدات إيرانية بغلق مضيق هرمز أكبر ممر ملاحي لتجارة النفط في العالم دشنت الإمارات العربية المتحدة خط الأنابيب الذي تأخر كثيرا لضخ ما يصل إلى 1.8 مليون برميل يوميا وأرسلت أول شحنة صادرات في يوليو تموز.

وأبلغ الوزير محمد الهاملي الصحفيين على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دبي «نأمل بنهاية العام أن يدخل الخدمة بالكامل».

محمد الهاملي

وينقل خط الأنابيب المقام بطول 370 كيلومترا النفط من حقول في صحراء غرب الإمارات إلى الفجيرة وهي مركز رئيسي لتخزين النفط وتزويد السفن بالوقود على الساحل الشرقي، والمرفأ الجديد مزود بثمانية صهاريج لتخزين النفط الخام سعة كل منها مليون برميل.

لكن منذ أول ثلاث شحنات - وبعضها عاد إلى الإمارات - لم يعمل مرفأ الفجيرة بالكامل بعد لاستيعاب معظم صادرات النفط الإماراتية.

وقال الهاملي «نريد أيضا أن نختبر متانة خط الأنابيب. إذا أردنا تصدير كميات إضافية فإننا نضخ عبر الخط لمعرفة الحجم القابل للاستمرار».

«دبي العالمية» تبيع حصتها في شركة موانئ روسية

باعت «موانئ دبي العالمية» حصتها البالغة 25 في المئة في شركة مرافئ الحاويات «فو ستوتشنايا ستيفدورينج» الروسية لشركة جلوبال بورتس انفستمنتس، مقابل 844 مليون درهم «230 مليون دولار» ، بحسب إفصاح للشركة على موقع سوق ناسداك دبي.

وذكرت موانئ دبي العالمية في الإفصاح أن من المتوقع إتمام الصفقة هذا الأسبوع لترفع شركة جلوبال بورتس حصتها في فوستوتشنايا من 75 في المئة إلى 100 في المئة.

من جانبها ، قالت جلوبال بورتس في بيان منفصل إن شركة فوستوتشنايا ستيفدورينج تعمل في ميناء فوستوتشني الذي يعد أكبر مرفأ حاويات في أقصى الشرق الروسي ، وأحد المنافذ الرئيسية لحركة نقل الحاويات الروسية.

وتأتي هذه الصفقة ضمن سلسلة عمليات تخارج من الأصول غير الأساسية لموانئ دبي العالمية ، حيث تخلت شركة «موانئ دبي العالمية» خلال شهر سبتمبر الماضي ، في صفقتين منفصلتين ، عن حصصها في مشروعات بكل من اليمن وبلجيكا ، مقابل نحو 322 مليون درهم.

وبلغت قيمة الأصول الكلية التي تم بيعها في بلجيكا 223 مليون درهم «61 مليون دولار».

كما تخلت الشركة خلال الشهر الماضي عن كامل حصتها في شركة «دبي وعدن لتطوير الموانئ» لصالح مؤسسة اليمن وخليج عدن للموانئ مقابل 99.09 مليون درهم «27 مليون دولار» ، بعد توصلها لاتفاق ودي مع السلطات ، حول ميناء عدن يعزز العلاقات الوثيقة بين البلدين.

ارتفعت 7 مراكز في تقرير صادر عن البنك الدولي

الإمارات تقفز إلى المرتبة 26 عالمياً في سهولة ممارسة الأعمال

قفزت الإمارات إلى المرتبة 26 عالمياً في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2013 ، مقارنة بالمركز 33 سابقا ، نتيجة الجهود الحكومية المتواصلة لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتعزيز مناخ الاستثمار.

ووفقا للتقرير ، عززت حزمة الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية والدوائر المحلية ترتيب الدولة في عدد من المعايير العشرة التي يقوم عليها التقرير.

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى عالميا في معيار دفع الضرائب ، والخامسة عالميا في التجارة عبر الحدود والسابعة في سهولة الحصول على الكهرباء ، والثانية عشرة في معيار تسجيل الملكية ، والثالثة عشر في معيار التعامل مع الإنشاءات وفي المرتبة 22 عالميا والأولى عربيا في معيار بدء الأعمال.

وأشاد البنك في تقريره بالجهود التي تقوم بها حكومة دولة الإمارات لتبسيط الإجراءات لتأسيس الشركات ، والتي ساهمت في صعودها 7 مراتب دفعة واحدة ، ضمن تصنيف 2013.

وتصدرت سنغافورة صدارة الترتيب العالمي للعام السادس على التوالي ، لتكون من أكثر البلدان فاعلية في تسهيل الأعمال خلال الأشهر الماضية.

وبحسب التقرير ، سهلت دولة الإمارات شروط تأسيس الشركات الجديدة ، وأنشأت نظاما إلكترونيا لدفع الرسوم ، وقلصت الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء.

ويرتب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي الذي حصلت «الاتحاد» على نسخة منه البلدان الـ183 على أساس 10 مؤشرات خاصة بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التي تسجل الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء الإجراءات والمتطلبات الحكومية في مجالات بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود ، ودفع الضرائب ، وتصفية النشاط التجاري ، وتصاريح الإنشاءات.

كما يقيس التقرير التكلفة والوقت اللازمين لتسجيل الملكية العقارية ، وتنفيذ العقود ، والحصول الائتمان ، بالإضافة إلى معيار حماية المستثمر، وتوسعت منهجية التقرير هذا العام لتشمل مؤشرات الحصول على الكهرباء.

وبصعود الإمارات إلى هذه المرتبة الجديدة في التقرير ، تكون قد قفزت 51 مركزا خلال ست سنوات ، حيث صعدت من المرتبة 77 عام 2006 إلى المرتبة 68 عام 2007 والمرتبة 54 خلال 2008 ثم 54 في 2009 ، والمرتبة 44 عام 2010 ، والمرتبة 40 العام الماضي ، وذلك قبل أن تصعد إلى المرتبة 33 في تصنيف 2012 ، ثم إلى المرتبة 26 عالميا هذا العام.

وبحسب التقرير ، جاءت الدولة في المرتبة 83 عالميا في معيار الائتمان ، والمرتبة 128 في معيار حماية المستثمرين ، والمرتبة 104 عالميا في معيار تفعيل العقود ، والمرتبة 101 في معيار تصفية النشاط والإعسار، ورغم ما تواجهه حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا من تحديات ، فقد ادخلت 47٪ من بلدان المنطقة إصلاحات تنظيمية أسهمت في تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في الفترة من يونيو 2011 إلى يونيو 2012 ، بحسب التقرير.

وأشار التقرير الذي صدر بعنوان «ممارسة أنشطة الأعمال 2013: إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة» ، أن قوة الدفع الإصلاحية التي تشهدها المنطقة تباطأت وتيرتها منذ بدء أحداث الربيع العربي في يناير 2011 مع انهماك بلدان رئيسية بالمنطقة في تغيير نظم الحكم ومواجهة تحديات التحول إلى أشكال من الحكم أكثر ديمقراطية.

«إيرباص» تفتح مصنعاً لإنتاج الطائرة أيه 350 لمواجهة منافسة محتدمة

مصنع لإنتاج طائرة ايه 350

افتتحت شركة صناعة الطائرات الأوروبية ايرباص مصنعا للطائرة ايه 350 امس وذلك في مستهل مرحلة جديدة من المنافسة على ترشيد استهلاك الوقود والأرباح مع منافستها الأمريكية بوينج.

وتوجه رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك ايرو إلى تولوز بجنوب غرب فرنسا متحديا الضباب وإضراب المراقبين الجويين ليدشن المصنع الذي يحمل اسم روجيه بيتيه الملقب «أبو ايرباص» وأحد رواد تصنيع طائرات الركاب النفاثة ذات المحركين.

وتهدف ايرباص من تصنيع الطائرة ايه 350 لمنافسة بوينج التي انتجت الطائرة 787 دريملاينر. وايه 350 أول مساهمة أوروبية في جيل جديد من الطائرات النفاثة المصممة لترشيد استهلاك الوقود باستخدام مواد خفيفة من الكربون بدلا من الألومنيوم.

وتتوقع ايرباص وبوينج أن يتجاوز الطلب على الطائرات متوسطة الحجم والتي تحلق لمسافات طويلة ستة آلاف طائرة خلال الأعوام العشرين المقبلة ومن المنتظر أن يقود إنتاجها لفتح مسارات جديدة بعيدا عن مطارات كبرى مزدحمة.

وتقول ايرباص إن الطائرة ايه 350 ستحلق في صيف 2013 وتدخل الخدمة في النصف الثاني من عام 2014 بعد عام من الموعد الأصلي المحدد. وتتسع ثلاثة طرز مختلفة من الطائرة لما بين 270 و350 راكبا.

وحتى قبل الافتتاح بدأ المصنع في انتاج أول طائرة ايه 350 ولكنها لن تحلق قط بل تستخدم في اختبارات تحمل.

ويبدأ الإنتاج بكامل الطاقة بشكل جدي قبل أول رحلة للطائرة في العام المقبل ويصل إلى عشر طائرات شهريا في أواخر 2018.